

# واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة

**الباحث: بوعلي بلقاسم هالب دكتوراه**

بجامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-

المؤرخ: شعيب بغيراد

## ملخص:

منذ بضع سنوات كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مركزة في ذلك على قطاع المحروقات وما تتصل به من الصناعات البتر وكيماوية مع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية مثل قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات وعمدت في ذلك على تطوير البيئة الاستثمارية وجعلها على قدر من التنافسية التي من شأنها أن تحفز الشريك الأجنبي على توطين استثماراته في مختلف قطاعات النشاط المتاحة. وعلى هذا سوف نحاول تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر من خلال التطرق إلى مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وكذا السياسة التحفيزية للحكومة الجزائرية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى التركيز على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر مع الإشارة إلى توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها والمنجزة في الجزائر حسب القطاعات والدول المستثمرة وهذا خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010.

## الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي، التغيرات الاقتصادية.

### Résumé:

Depuis quelques années l'Algérie a intensifié ses efforts pour attirer davantage d'investissements étrangers, en se concentrant sur le secteur des hydrocarbures et les industries pétrochimiques avec un intérêt croissant pour l'avancement des activités non-pétroliers tels que l'agriculture, l'industrie et le secteur des services et c'est basé sur le développement de l'environnement d'investissement et la rendre plus compétitive ce qui stimulera le partenaire étranger sur la localisation de ses investissements dans les différents secteurs d'activité disponibles.

Sur cette base, nous allons essayer d'analyser la réalité de l'investissement direct étranger en Algérie en abordant les avantages de l'investissement étranger direct des pays d'accueil, ainsi que la politique de relance du gouvernement algérien envers les investissements direct étranger, en se concentrant sur le flux des investissements étrangers direct en Algérie en se référant sur la répartition des projets d'investissement étranger autorisés et réalisés en Algérie, selon les secteurs et les pays qui ont investi au cours de la période 2002-2010.

**Mots clés:** les investissements étrangers, les changements économiques.

### مقدمة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

البلدان النامية وبسبب الظروف الاقتصادية وقلة مواردها المالية، نتيجة ضيق قاعدة صادراتها وانخفاض معدلات الادخار المحلي دون مستوى الاستثمار المخطط الذي يعرف بفجوة المدخرات المحلية، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وصعوبة توظيف الفوائض الاستثنائية في مشروعات ذات أبعاد تنموية مستدامة، تسعى

إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، حيث يشكل هذا الاستثمار أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل.

إن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قد أنعش الجدل الدائر حول أثر هذه الاستثمارات على الدول المضيفة فعلى جانب المنافع ناقش العديد من الباحثين أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للنمو الاقتصادي، ودوره الهام في خلق بيئة اقتصادية مثلى، كما لا يمكن أن ننكر منافع الدول المستقبلة من الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة باستفادة المؤسسات المحلية من نشر التكنولوجيا، وانتقال الخبرات من الدول المتقدمة، كما يتوقع منه تعزيز القدرة الإنتاجية، ونمو الإنتاج عن طريق زيادة التنافسية في القاعات التي يدخلها، لكن على الجانب الآخر يمكن أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر آثار غير مرغوبة على الاقتصاد وذلك من خلال زيادة حجم الواردات والتي غالبا ما ترتبط بمدخلات الإنتاج للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا العجز في الميزان التجاري، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات نتيجة تحويل الأرباح للخارج.

إدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للاقتصاديات المضيفة، تبذل الدول النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الاستثماري، من خلال تكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنح المزيد من المزايا والحوافز، على النحو الذي يستقطب الشركات الأجنبية، ذلك أن رأس المال الأجنبي لا يتوطن إلا في البيئات الأكثر استقرارا وملاءمة، من حيث مدى توفر البنى التحتية الأساسية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوافر عوامل الإنتاج، والتسهيلات الائتمانية، وإمكانية تحويل الأرباح، ومرونة السياسة الاقتصادية، ومدى تنافسها مع المستجندات الوطنية، والإقليمية، والدولية.

وبناء على ما سبق سوف نحاول تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر بالجزائر فقد تعددت الدول المستثمرة فيها، بما في ذلك الدول العربية إلا أن أهم الاستثمارات الأجنبية تنفذ من قبل شركات أوروبية، ويابانية، خاصة في قطاع المحروقات، بإعتباره أبرز نشاط إنتاجي وتصديري للاقتصاد الجزائري، وعلى الرغم من الاتجاه الانفتاحي للاقتصاد الجزائري، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي لا يعكس الامكانيات الكبيرة المتاحة، والفرص التي لا تزال دون الاستغلال الأمثل مثل: القطاع الفلاحي، القطاع السياحي، وقطاع العقارات، وقطاع الخدمات، وقطاع المعلوماتية والتكنولوجيا الجديدة.

وعلى هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية في الفترة الممتدة بين 2002-2010؟

## أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمصطلحات القريبة منه واختلفت بين الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية والتي قد تشترك في بعض الجوانب وتختلف في جوانب أخرى وذلك مرتبط بالخصائص والمميزات التي اكتسبتها الأنواع المختلفة للاستثمارات الأجنبية خاصة منها غير المباشرة. قدمت المنظمات الدولية والإقليمية تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من أبرزها:

### المنظمة العالمية للتجارة (O. M. C.)

**الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** "عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"<sup>(1)</sup>.

### صندوق النقد الدولي (F. M. I.)

**الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** "الاستثمار الذي يهدف إلى حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج بلد المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة"<sup>(2)</sup>.

## منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E.

**المستثمر الأجنبي المباشر هو:** كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة أو كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم أو كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، ويعتبر مستثمر أجنبي مباشر إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي، وهو إطار لتحرير حركة رؤوس الأموال والعمليات المترتبة عليها قائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات أخرى في بلد آخر<sup>(3)</sup>.

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر (عادة مؤسسات) تكون لهم صفة هامة من ملكية هذه المؤسسة"<sup>(4)</sup>. قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

يتضح من خلال هذه التعاريف أن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صلاحية حق المشاركة في إدارة المشروع، أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري والتي تقدر بـ 10 % على الأقل.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه تكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة وذلك عن طريق مقيم دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

## ثانياً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة:

تنوزع التأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي يبقى للمستثمرين على حوافز تدفعهم للاستثمار ويحفظ للبلدان المستضيفة مزايا تحثهم على منح التسهيلات وتبني السياسات المشجعة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ومن بين مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

— الاستفادة من رأس المال القادم والمستثمر في مجالات الإنتاج والمهارات الإدارية والتكنولوجية، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لنقل التكنولوجيا والاستفادة من التقنيات العالية المعتمدة لاستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل وتكوين اليد العاملة المحلية بتأطيرها وإطلاعها على أحدث التكنولوجيا وطرق التسيير العلمية<sup>(5)</sup>.

— تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الصادرات والتقليل من الواردات والقدرة على إيجاد مركز تنافسي لها في الأسواق الأجنبية.

— مساهمة المشروع في إشباع حاجات المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع وجود فائض للتصدير أو التقليل من الواردات.

— المساعدة في قيام العديد من الصناعات المساعدة التي تمد هذا المشروع الأجنبي باحتياجاته أو الصناعات المتممة التي تنتج السلع المكملة لمنتجات المشروع الأجنبي أو حتى ورش الصيانة والإصلاح التي قد يحتاجها المشروع الأجنبي.

— زيادة التوظيف وامتصاص البطالة وزيادة القدرة الإنتاجية والتدفقات من العملة الصعبة وذلك بخلق فرص للعمل المباشر وغير المباشر سواء في مرحلة البناء أو التشغيل.

- تشغيل وتدريب القوى العاملة على أساليب الفنية المتطورة.
  - انخفاض تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع القروض الخارجية بنوعيتها .
  - تخفيض التكلفة بالنسبة للصناعات المحلية بتوفير بعض عناصر الإنتاج.
  - تحسين ميزان المدفوعات بالاستفادة من الإيرادات الأجنبية (عملة صعبة)، مما يحدث توازنا نسبيا لميزان المدفوعات على المدى القصير، ليتحسن ميزان المدفوعات في المدى الطويل عن طريق زيادة فرص التصدير والحد من الاستيراد كون المشاريع الاستثمارية تسهم في تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض للتصدير.
  - مساعدة المشاريع المشتركة على تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين<sup>(6)</sup>.
- مما سبق ذكره، فإن استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد علاجا لعدد من الظواهر غير الصحية بالنسبة لهذه البلدان المضيفة:**
- التقليل من هجرة العمال والإطارات ذات الكفاءة للدول المتقدمة.
  - التقليل من انتقال الأموال للاستثمار خارج البلاد بطرق مشروعة أو غير مشروعة.
  - تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك بتوفر سلع استهلاكية جيدة الصنع وبأسعار أقل نسبيا.
  - زيادة إيرادات الحكومة مهما يكن حجم الإعفاءات الضريبية الموجهة للمستثمرين الأجانب.

### ثالثا: تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عرفت السياسة التحفيزية للحكومة الجزائرية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة التسعينات من القرن الماضي وما بعدها عدة تطورات، ويتجلى ذلك من خلال إصدارها لعدد من قوانين الاستثمار وإتباعها بعدة مراسيم وقرارات تتعلق أساسا بالإجراءات التحفيزية والضمانات قصد تشجيع وتطوير الاستثمار، وفيما يخص الشركات الأجنبية التي لها نشاط في مجال المحروقات فإنها تستفيد من المزايا والحوافز التشجيعية التي تنظمها قوانين المحروقات، وهي الأخرى عرفت تعديلات مستمرة حتى تتوافق واحتياجات الجزائر، إلى جانب هذا فإن المستثمر الأجنبي يمكن له أن يتمتع بجملة من الضمانات التي تم إقرارها في إطار الاتفاقيات المبرمة على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف. ومن بين قوانين الاستثمار نجد: قانون ترقية الاستثمار، قانون تطوير الاستثمار، الأمر رقم (06-08)، النظام رقم (03-05) المتعلق بالاستثمارات الأجنبية.

### رابعا: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة من 2002-2010

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقات مرتفعة مقارنة بالفترة الممتدة ما بين 1993-2001 رغم القيم المنخفضة التي شهدتها الفترة (2002-2005) أين كانت أقل من مستوى عام 2001 مثلما يظهر في الجدول التالي:

| السنة       | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| مليون دولار | 1065 | 634  | 882  | 1081 | 1795 | 1662 | 2594 | 2761 | 2291 |

المصدر:

-UNCTAD «World Investment Report 2005 : Transnational corporation and the internationalization of R&D», New York and Geneva, 2005, p 303.

- UNCTAD «World Investment Report 2011:Non Equity modes of international production and development», New York and Geneva, 2011 p18.

رغم التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2002 إلى 1065 مليون دولار أمريكي إلا أن هذا الرقم يبقى الأكبر على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى شمال إفريقيا مما جعل الجزائر تحتل في تلك السنة المركز الأول على مستوى المغرب العربي والمركز الثالث في إفريقيا حسب تقرير الاستثمار العالمي لعام

2004، كما نلاحظ الإنخفاض الثاني عام 2003 بنسبة 40% مقارنة بسنة 2002 ويرجع أساس إلى انخفاض المشاريع في قطاع الطاقة التي تحصلت على ثلاث مشاريع من بين 31 مشروع.

تشير بيانات من الوزارة الأولى حول الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر أن الرصيد التراكمي لهذه الاستثمارات في قطاع الطاقة (بما فيها المناجم) قدر بـ 697 مليار دينار جزائري (حوالي 11 مليار دولار أمريكي) مقابل 136 مليار دينار جزائري (حوالي 2 مليار دولار أمريكي) بالنسبة للاستثمارات في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال نفس الفترة (99-2003)<sup>(7)</sup>.

انطلاقا من سنة 2004 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا خاصة بالنسبة للقطاعات خارج الطاقة والمناجم أين سجلت ما قيمته 154 مليار دينار جزائري مقابل 112 مليار دينار جزائري للاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم في عام 2004، وأهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصخصة شركات الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية، إلى جانب خصخصة المؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD، حيث يعود 60 % منها لصالح شركة هنكل الألمانية<sup>(8)</sup>.

استمر هذا الارتفاع إلى غاية 2006، وهي السنة التي سجل فيها قيمة استثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 (634 مليون دولار أمريكي)، يتجه ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2006 إلى قطاع الطاقة والمناجم ليحتل بذلك المركز الأول في توزيع هذه الاستثمارات حسب القطاعات، كما يظهر أيضا عند تحليل هيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة في عام 2006 أن نشاط البنوك والتأمينات استفادت بـ 24 مشروع (10 مشاريع ذات أصل عربي، و7 فرنسي) من بين 102 مشروع المعلن عنه في هذه السنة، واستحوذ على نسبة 10 % من قيمتها<sup>(9)</sup>.

أما سنة 2007 فقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً طفيفاً من 1795 مليون دولار أمريكي إلى 1662 مليون دولار أمريكي أي بنسبة (-7 %) بسبب انخفاض حصة استثمارات كل من الو.م.أ، فرنسا إسبانيا ومصر بـ 11 %، -22 %، -28 %، 30 % على الترتيب، والتي تمثل أهم الدول المستثمرة في الجزائر، ولكن عرفت سنة 2008 تدفقات مرتفعة خاصة في مشاريع الصناعات الغذائية، السماد الكيميائي، البنوك والتأمينات، البناء والأشغال العمومية هذا ما جعل حجم الاستثمارات خارج قطاع الطاقة والمناجم يسجل حوالي 897 مليار دينار جزائري أي بزيادة تفوق خمسة أضعاف مما سجل في عام 2007 (145 مليار دينار جزائري) أما قطاع الطاقة والمناجم فقد انخفضت من 168 مليار دينار جزائري عام 2007 إلى 140 مليار دينار جزائري عام 2008 رغم أن هذا القطاع لم يتأثر بانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ميز سنة 2007 بل على العكس من ذلك فقد شهدت ارتفاعاً في هذا القطاع من 150 مليار دج (2006) إلى 168 مليار دج (2007) وبذلك تجاوزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم 17 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2008 أي بمعدل سنوي يقدر حوالي 2 مليار دولار حسب ما أفاد به بيان لوزارة الطاقة والمناجم وتشمل هذه التدفقات استثمارات شركاء أجنبية في التنقيب وتطوير المحروقات والمحطات الكهربائية وتوليد مياه البحر وكذا فرع المناجم<sup>10</sup>، حيث كانت حصيلة هذا الفرع بين سنتي 2001 و2006 حوالي 102 مليون دولار أمريكي (إذ تأتي الصين في مقدمة الدول المستثمرة في هذا الفرع بـ 25 مليون دولار أمريكي)<sup>11</sup>. ومن جهة أخرى أوضح نفس البيان أن منطقة أوروبا وحدها شاركت بمساهمة قيمتها 58% من ذلك الرصيد التراكمي المحقق خلال الفترة 2000 و2008 منها 24 % لبريطانيا وحدها.

إن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وهذا ما يظهر من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على عام 2008 و2009 أين شهدت رقماً قياسياً وصل 2761 مليون أمريكي، وهو ما يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الخارج وقد استهدفت هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى قطاع الطاقة والمناجم بحيث سجل 9 من بين 10 أكبر المشاريع المعلنة عنها في هذه السنة<sup>(12)</sup>، أما الاستثمارات خارج هذا القطاع فشهدت انخفاضاً محسوساً لتسجل أربعة مشاريع على طول سنة 2009 (مقابل 102 مشروع في

عام 2008) منها 3 مشاريع في شكل شراكة حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كما تشير نفس البيانات أيضا أن عدد المشاريع المصرح بها قد ارتفع سنة 2010 إلى 11 مشروع أجنبي منها 7 مشاريع في إطار الشراكة وأربعة كاستثمار خارجي مباشر بقيمة إجمالية تقدر بـ 58.9 مليار دينار جزائري وبهذا يصل عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها إلى غاية نهاية 2010 إلى 528 مشروع، إلا أنه في مارس 2012 تم الإعلان عن الحصيلة المنجزة للفترة (2010-2002) من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد الأخذ بعين الاعتبار المشاريع الملغاة، نجد أنها في حدود 360 مشروع أجنبي ومشترك، فهذا التراجع في الأرقام يبين انسحاب أو تجميد المستثمرين الأجانب لـ 168 مشروع، وحصيلة إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2010-2002) تقدر بحوالي 706 مليار دج، منها 68% متأتية من الشراكة.

#### توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها والمنجزة في الجزائر خلال الفترة 2010-2002

| شكل الاستثمار |         |              | عدد المشاريع |         |              | قيمة الاستثمار (مليار دج) |              |
|---------------|---------|--------------|--------------|---------|--------------|---------------------------|--------------|
| المصرح بها    | المنجزة | نسبة الإنجاز | المصرح بها   | المنجزة | نسبة الإنجاز | المنجزة                   | نسبة الإنجاز |
| 245           | 155     | 63.26        | 843          | 483     | 57.29        |                           |              |
| 283           | 205     | 72.43        | 851          | 222     | 26.08        |                           |              |
| 528           | 360     | 68.18        | 1694         | 706     | 41.67        |                           |              |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة في الفترة 2010-2002 نقلا عن الموقع الإلكتروني <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

#### توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المنجزة في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة 2010-2002

| قطاع النشاط              | عدد المشاريع | النسبة % | قيمة الاستثمار (مليار دج) | النسبة % |
|--------------------------|--------------|----------|---------------------------|----------|
| الزراعة                  | 03           | 01       | 01                        | 00       |
| البناء والأشغال العمومية | 56           | 15       | 10                        | 01       |
| الصناعة                  | 201          | 56       | 528                       | 75       |
| الصحة                    | 02           | 00       | 05                        | 01       |
| النقل                    | 13           | 04       | 04                        | 00       |
| السياحة                  | 06           | 02       | 08                        | 01       |
| الخدمات                  | 78           | 22       | 53                        | 08       |
| الاتصالات                | 01           | 00       | 98                        | 14       |
| المجموع                  | 360          | 100      | 706                       | 100      |

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة في الفترة 2010-2002 نقلا عن الموقع الإلكتروني <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج عدة نقاط أهمها:

- ✓ تمركز الاستثمارات في القطاع الصناعي من حيث العدد والقيمة.
- ✓ استقطبت الخدمات أكثر من خمس المشاريع المنجزة على طول الفترة (2010-2002) إلا أن قيمتها أقل مما حقق في مشروع الاتصالات ما يدل على ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات وارتفاع قيمتها في قطاع الاتصالات.
- ✓ يعود أصل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (من غير مشروعات الشراكة) بنسبة كبيرة على الدول الأوروبية من حيث العدد، أما من ناحية القيمة فتعود الصدارة للدول العربية خاصة الكويت ومصر. بمجموع يتعدى نصف قيمة هذه الاستثمارات.

#### جنسية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2010-2002

| الدول  | عدد المشاريع | النسبة % | قيمة الاستثمار (مليار دج) | النسبة % |
|--------|--------------|----------|---------------------------|----------|
| فرنسا  | 36           | 18       | 09                        | 04       |
| تركيا  | 25           | 12       | 06                        | 03       |
| الصين  | 22           | 11       | 13                        | 06       |
| ليبيا  | 22           | 11       | 0.33                      | 00       |
| مصر    | 14           | 07       | 48                        | 22       |
| لبنان  | 13           | 06       | 0.48                      | 00       |
| تونس   | 11           | 05       | 02                        | 01       |
| الأردن | 09           | 04       | 02                        | 01       |
| سوريا  | 08           | 04       | 01                        | 00       |

**المصدر:** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة في الفترة 2002-2010 نقلا عن الموقع الإلكتروني <http://www.andi.dz/ar/?fc=liste-projets>

نلاحظ أن فرنسا لها العدد الأكبر من المشروعات الأجنبية المنجزة، أما المشروعات العربية فإن مصدرها ليبيا ومصر، لبنان وتونس بأكثر من عشرة مشاريع (تتجه خاصة إلى قطاع الاتصالات البنوك والتأمينات إلى جانب الصناعة الصيدلانية) وما يظهر أيضا أن الدول التي لها مشاريع استثمارية كثيرة ليس بضرورة لها أكبر قيمة، مثلما هو الحال بالنسبة لمصر إلى جانب الكويت التي دخلت بمشروع واحد و بقيمة استثمارية تقدر بـ 98 مليار دينار جزائري<sup>(13)</sup> ما يمثل 44% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات ترجع انحصار وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنتين 2009 و 2010 إلى التغيير الذي طرأ على التشريعات الجزائرية التي تنظم الاستثمارات الأجنبية، ومنها تحديد حصة الشريك الأجنبي في أي مشروع في الجزائر بـ 49% كحد أقصى مقابل 51% من رأس مال الشركة لصالح الطرف أو الأطراف الوطنية، وكذلك إلزام الشركات التجارية الأجنبية العاملة بالجزائر بالتنازل عن 30% من رأس مال الشركة لصالح شركاء محليين مقيمين، (حيث بلغ عددها في مجال الاستيراد 1655 شركة أجنبية في نهاية 2008) فضلا عن التعديلات المتعددة التي طرأت على التشريع الخاص بتحويل أرباح الشركات إلى الخارج، ويعود أيضا إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي تسببت في الحد من تدفق رؤوس الأموال الغربية وحتى العربية نحو الجزائر خلال عام 2010 بحيث تراجعت إلى 2.29 مليار دولار لتحتل الجزائر المركز الثامن إفريقيا حسب تقرير ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2011.

وفي الختام يمكن القول أن الجزائر قد عملت على رفع قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية وهذا ما ظهر خلال السنوات الأخيرة حيث عرفت ارتفاع ملموس خصوصا بالنسبة لقطاعي الصناعة والخدمات فقد احتل كلا منهما مكان الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية خارج قطاع الطاقة والمناجم، وقد تنوعت وتعددت مصادر الشركات الاستثمارية الأجنبية وجاءت فرنسا على رأس قائمة دول الاتحاد الأوروبي، واحتلت الكويت ومصر صدارة الدول العربية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المقومات الأساسية التي تدفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام وبالتالي تحقيق تنمية شاملة، وهذا الاستثمار له عدة إيجابيات وهو ما يفسر الحركة المستمرة لرؤوس الأموال الدولية بحثا عن أرباح وامتيازات أكبر، كما أن وجود هذه المزايا يدفع بالدول إلى تحفيز المستثمرين الأجانب لجلبهم بمختلف التسهيلات والضمانات. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يخلو من السلبيات، وهو ما يظهر في تحفظ الدول المستثمرة من المخاطرة برؤوس أموالها وتأكيدها على توفير الضمانات اللازمة وتحفظ الدول المضيفة وإصرارها على تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر ووضع الشروط الكفيلة بتعظيم إيجابياته.

## المولمش والبليوغرافيا

- 1- فطيمة بن عبد العزيز، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدولة النامية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 203.
- 2- المرجع نفسه، ص: 203.
- 3- المرجع نفسه، ص: 203.
- 4- O.C.D.E , définition des référence détalé investissements internationaux , Paris 1983, P14.
- 5- عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، منشورات جامعة الإسكندرية، القاهرة، 1989، ص: 82.
- 6- حامد عبد المجيد ضرار، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط3، 1999، ص.ص: 214-215.
- 7- بوابة الوزارة الأولى <http://www.premier-ministre.gov.dz>: "حصيلة المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008" ص: 14 بتاريخ 2015/02/23 .
- 8- ANIMA « les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA EN 2004 », investir en méditerranée, notes et études, Numéro 15, janvier 2005, pp 53,56.
- 9- ANIMA « les investissements directs étrangers (IDE) dans la région MEDA en 2006 » investir en méditerranée, notes et documents N° 23, Mai 2007, pp 86, 87, 92, 99
- 10- بوابة الوزارة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص: 08.
- 11- المرجع نفسه: ص: 10.
- 12- ANIMA « investissements directs étrangers et partenariats vers les pays méd. en 2009 » investir en méditerranée, étude N14, avril 2010, p38 .
- 13- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "حصيلة مشاريع الاستثمار المنجزة في الفترة 2002-2010، مرجع سبق ذكره.